

Sûreté de wilaya de Médéa

128 affaires traitées durant le mois d'avril 2013

→ Le bilan concernant les activités des différents services de la police établi par la sûreté de wilaya de Médéa au mois d'avril 2013 présenté par le commissaire Nabil Toualbia, chargé de la cellule de communication, laisse clairement apparaître une régression significative des affaires traitées, particulièrement celles liées aux infractions commises qu'à celles contre les personnes que les biens, par rapport au mois précédent, et ce, grâce au plan sécuritaire élaboré par Abdelaziz Ramdani, commissaire divisionnaire et chef de la sûreté de wilaya de Médéa, et au concours des citoyens, .

Le bilan du mois d'avril est nettement positif par rapport à celui du mois de mars 2013. En effet, il a été instruit 128 affaires liées aux délits : 50 pour coups et blessures volontaires, 1 pour meurtre avec préméditation, 20 pour vol qualifié dans toutes ses formes, 1 pour tentative de meurtre, 3 pour constitution de groupes de malfaiteurs, 6 pour faux usage de faux et abus de confiance, 3 pour proxénétisme, 6 pour détention d'armes blanches prohibées, 13 pour commercialisation et consommation



de drogue et de psychotropes, 1 pour commercialisation de boissons alcoolisées sans autorisation assorties de la saisie de 6 armes blanches avec saisie de 166,19 gr de kif traité, 224 comprimés de psychotropes et plus de 100 bouteilles de boissons alcoolisées de différentes marques.

Ces affaires ont donné lieu à l'interpellation de 184 personnes, dont 51 ont été mises sous mandat de dépôt et 34 en citation directe. Cette tendance à la baisse est due, selon le commissaire Nabil Toualbia, aux vastes opérations de contrôle menées par la brigade de recherche et d'intervention dans certaines zones ciblées et à l'appui des citoyens par le biais du numéro vert 1548.

Hamid Sahnoun

حي 300 مسكن بعين الذهب في المدينة مقاولة تسببت في انهيار ممر

● اشتكى سكان حي 300 مسكن بعين الذهب في بلدية المدينة، من الأضرار التي سببتها إحدى مقاوالات البناء التي تقوم ببعض الأشغال بالقرب من الحي، مما تسبب في انهيار جزء من خط السكة الحديدية الذي يعتبر - حسبهم - الممر الرئيسي لسكان الحي ويستعملونه لقضاء حوائجهم اليومية، ويعتبر كذلك الممر الرئيسي المؤدي إلى مدرسة "عمر قوزوت" التي يزاوّل فيها أبناء الحي دراستهم. ويقول السكان في شكوى قدموها إلى والي الولاية وتسلمت الـ "خبر" نسخة منها، أن هذه الوضعية أصبحت تشكل خطرا على مستعملي هذا الممر وخاصة الأطفال منهم، بعدما تسببت في انزلاق للتربة وانهيار أجزاء كبيرة من الطريق، وهو ما أثار مخاوف سكان هذا الحي الذين قالوا إن سقوط كميات الأمطار زادت من حدة الانزلاق. مطالبين في ذات السياق بالتدخل العاجل للسلطات الوصية قبل حدوث الكارثة.

المدينة: حكيم شاوش

النائب عن ولاية المدية ميسوم طاهر:

اعتدائي على الموظفة كاذب وأطراف تستهدفني بسبب فضحي للفساد

حسان . ح

نسخة منه، سلم من طرف منشأة توزيع المياه بالمدينة بتاريخ 17 نوفمبر 2012، فضلا عن حكم براءة، تحوز "الشروق" نسخة منه، من محكمة قصر البخاري يؤكد أن الملبنة لم تسرق على الإطلاق المياه وقد تم إيصالها بطريقة قانونية.

وأضاف ميسوم طاهر أن الحملة التي تستهدفه كانت كذلك بسبب تبنيه كنائب لانشغالات رؤساء البلديات بالولاية الذين يشتكون من ضغوط رهيبة مفروضة عليهم من طرف والي الولاية، خاصة ما تعلق بهدم البناءات الفوضوية التي لا يتحملون مسؤوليتها وكانت في عهديات سابقة.

التنفيذيين على مستوى الولاية، ومنها وعود مدير الموارد المائية الذي أطل على التلفزيون يؤكد تزويد مدن وتجمعات الولاية من مياه سد أسردون بولاية البويرة ولكن على أرض الواقع لا أثر لهذه الوعود، وبقي يخفي سبب عدم استكمال هذا المشروع إلى اليوم، وهو ما يفسر هذه الحملة، حسيه، مشيرا إلى أنه حاول منع الموظفة من تصويره ونزع منها الآلة، وعندها قامت هي بعضه على مستوى يده.

وبحسب المتحدث، فإن ما يؤكد ذلك هو معاينة التوصيلات المائية للملبنة والتي تمت بناء على ترخيص قانوني تلقت "الشروق"

أوضح النائب بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية المدية، ميسوم طاهر، أن: "ما نشر من معلومات بتعرضي للممثلة القانونية للجزائرية للمياه بالمدينة بالضرب والشتم ومنعها من القيام بعملها وقيامي بعضها على مستوى يدها لا أساس له من الصحة"، مؤكدا على أن الخبر مكذوب جملة وتفصيلا.

وأوضح النائب ميسوم طاهر لـ "الشروق" أن: "من روج للخبر سعى لتشويه سمعتي بعد أن عملت على كشف مجموعة من الملفات التي تورط فيها عديد المديرين"

الشروع في القضاء على أكثر من 700 نقطة بيع فوضوية في المدينة

باشرت مصالح بلدية المدينة، مرفوعة بقوى مصالح الأمن صباح أمس، في القضاء على أكثر من 700 نقطة للبيع والتجارة الفوضويتين بوسط مدينة المدينة، وقد انطلقت العملية من حي المستشفى، أين تم إزاحة 27 خيمة نصبها أصحابها منذ شهور عدة أمام المدخل الرئيس للمدرسة الوطنية للتكوين شبه الطبي، التي حاصرتها التجارة الفوضوية من كل مكان، على أن تشمل العملية بعد ذلك طريق المستشفى من جهة محطة طحطوح، الذي يكتظ بطاولات وخيم البيع الفوضوي، كما ستطال بعدها نقاط التجارة الفوضوية بمحطة نقل الحافلات بحي طحطوح والشارع الكبير لحي عين المرج، وشارع أحمد فراح المعروف شعبيا بـ"ريشبا"، وهي كلها شوارع ومساحات تقع بقلب عاصمة ولاية المدينة، بلغ عدد نقاط التجارة الفوضوية بها 700 نقطة، ومن المنتظر أن تتم دراسة وضعية هؤلاء التجار وفقا لشهادة الإقامة، والتأكد إن كانوا من سكان بلدية المدينة أم من غيرها، حيث تم رصد ما يقارب الـ 350 محل تجاري من محلات رئيس الجمهورية، بالقطب الحضري الجديد بمدينة المدينة، لتكون من نصيب أصحاب طاوولات وخيم البيع الفوضوي تلك الذين يثبتون أنهم من سكان البلدية.

وتمكن ممثلو البلدية بمن فيهم رئيس مجلسها المنتخب، مرفوقين بأعوان الأمن من اقناع هؤلاء الباعة وتفكيك طاوولاتهم وخيمهم في أجواء سلمية. ■ م. سليمان

بعد التأخر الملحوظ في نسبة تقدم الأشغال والتي لم تتجاوز الـ 10%

الوالي يقصي مدير الصحة من تسيير المشاريع ويحولها إلى مدير السكن والتجهيزات

حسبما جاء في نص المراسلة، وقد جاء القرار حسب مصادر مطلعة بعد اكتشاف المسؤول الأول عن الهيئة التنفيذية تلاعبات في الأرقام وفي نسبة تقدم الأشغال التي يقدمها الكثير من المدراء التنفيذيون، في وقت تشير التقارير المقدمة من طرف مديرية التخطيط والإحصاء أن أغلب المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 معطلة ولم تتعد نسبة تقدم الأشغال فيها حدود 20 بالمائة، علما أن نسبة تقدم الأشغال في البرامج الخاصة بقطاع الصحة بالمدينة لم تتجاوز حدود 9.95% في 31/12/2012 حسب تقرير مديرية التخطيط والإحصاء، الشيء الذي تضر منه السكان وخاصة المسؤول الأول على الولاية الذي يعمل على قدم وساق لإتمام المشاريع في أوقاتها من أجل استحداث مشاريع أخرى.

حنان.س

تحولت مهمة تسيير مشاريع الصحة بالمدينة إلى مدير السكن والتجهيزات العمومية منذ الرابع من أفريل الفارط، بعد أمر من والي ولاية المدينة في مراسلة مسربة تحصلت «السلام اليوم» على نسخة منها بعد التأخر الملحوظ في نسبة تقدم الأشغال والتي لم تتجاوز الـ 10% خلفا لما ينص عليه المخطط الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية.

حيث تنص المراسلة على أن العملية جاءت بعد اجتماع الحكومة بتاريخ 6 مارس الفارط الذي خصص لدراسة برنامج الاستثمار العمومي في قطاع الصحة، أين تم اتخاذ قرار تحويل مهمة إنجاز البرامج اللامركزية الخاصة بقطاع السكن إلى مديرية السكن والتجهيزات العمومية للسماح بإنجاز جميع البرامج المسجلة المتعلقة بالقطاع في الأجل المحددة، وذلك في انتظار إيجاد الهيئة التي ستوكل إليها مهمة إنجاز الهيئات الصحية

بعد سنوات من تجاهل السلطات لمطالبهم

سكان وادي قلات بالبرواقية في المدينة يطالبون بسكنات لائقة

يعاني سكان الحي القصديري وادي قلات بالبرواقية، من مشاكل عديدة حوّلت يومياتهم إلى واقع مرّ، حيث تعيش ما يقارب أربعين عائلة وسط ظروف كارثية يتكبد عنهاها الصغير منهم والكبير.



■ م. حليم

إلا بالسيئة، ومظاهر لا تعبّر إلا عن الحرمان والفقر والبطالة، "أعيش في هذه الظروف القاسية لما يزيد عن 12 سنة، فالأمور تسوء من يوم إلى آخر، وأقيم في بيت من صفائح القصدير، وكوني جزائرية أليس من حقي الحصول على مسكن لائق؟"، تقول الحاجة "فاطمة" هي كلمات تدل فعلا على معاناة واحدة من السكان الذين يقطنون هذا الحي التي تعجز هذه الأسطر عن جمع تفاصيلها.

وعلى صعيد آخر، تعد فئة الشباب أكثر تضررا من هذا الهاجس المعيشي الذي طال يومياتهم، إذ يعيش معظم شباب هذا الحي حالات نفسية حرجية رغم حصولهم على شهادات عليا، حيث أن هاجس البطالة لا يزال يؤرقهم حتى بعد حصولهم على هذه الشهادات في ظل غياب فرص العمل، كما أنهم يعيشون ظروفًا صعبة جراء التهميش الذي تعرضوا له، حيث أن السلطات المحلية لم تبذل أي جهد حسب ما صرح به السكان من أجل القضاء على مثل هذه السكنات الهشة التي كثيرا ما شوهت المنظر الجمالي للمدينة، وما زاد الوضع تفاقمًا أن هذا الحي القصديري بمدينة البرواقية يتمركز في مكان تحيط به بنايات ومسكن فخمة، الأمر الذي كرس فعلا في أذهان السكان سياسة الأقصاء والحرمان التي تمارسها السلطات المحلية في حقهم، ونتيجة كل هذه الأوضاع، طالب سكان هذا الحي القصديري السلطات المحلية بالتدخل العاجل قصد تسوية وضعيتهم وترحيلهم إلى سكنات لائقة، وضرورة أخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار في أقرب الأجل وقبل تأزم الوضع أكثر.

تلك الوعود على أرض الواقع، فالزائر لهذا الحي الفوضوي يلاحظ من الوهلة الأولى مدى المعاناة التي يتخبط فيها هؤلاء، فظروف عيشهم قاسية، بيوت مبنية بالطوب والحجارة وحتى الزنك والقصدير عبر مساحات ضيقة تنعدم فيها كل الشروط التي من شأنها أن توفر الحياة الكريمة للسكان من قنوات صرف المياه، بالإضافة إلى أكوام القمامات والأوساخ المنتشرة في كل مكان، حيث تأتي السيول بعد سقوط الأمطار إلى جرفها داخل مساكنهم، وقد عثر سكان هذا الحي من خلال تصريحاتهم لـ«السلام» عن غضبهم واستيائهم الشديدين من الوضعية الكارثية التي آلت إليها ظروفهم المعيشية، مؤكدين أن هذه السكنات لا تستجيب لأدنى شروط العيش المحترمة، فبالنسبة للغاز فقارورة غاز البوتان تشهد هي الأخرى في بعض الحالات لاسيما أيام البرد نذرة فادحة، أما الكهرباء فإنك تلاحظ بمجرد اقترابك من الحي شبكة من الكوابل والأسلاك المنتشرة بشكل فوضوي والموصولة ببعض المنازل، حيث تجد أزيد من 4 عائلات تشترك في عداد كهربائي واحد، مما يشكل خطرا كبيرا على حياة أفرادها، إلى جانب غياب التهوية والطريق الذي يؤدي إلى الحي لم يشهد أي تهيئة منذ إنجازه فهو مجموعة من البرك المائية بعدما تغمره الأوحال أيام الشتاء، وهو الوضع الذي خلق عدة صعوبات للسكان بهدف الالتحاق بمنازلهم، وبالأخص بالنسبة للأطفال المتدربين الذين بالكاد يعبرونه للوصول إلى مقاعد دراستهم، وبمجرد دخولنا الحي القصديري، لمسننا ظروفًا لا يمكن وصفها

البيوت القصديرية الهشة التي تنعدم فيها أدنى الشروط الضرورية للحياة الكريمة هي الملجأ الوحيد لهم في ظل غياب بديل أفضل، انعدام التهوية والأوساخ وغياب الغاز والكهرباء هي عناوين لمعاناة حقيقية لهؤلاء السكان في ظل تعنت السلطات المحلية في حقهم، في الوقت الذي لا يزال مشروع رئيس الجمهورية، الهادف إلى القضاء النهائي على الأحياء القصديرية رهن الإنجاز في العديد من بلديات ولاية المدينة، وكذا وجود عدد من المساكن الجديدة التي لم يتم توزيعها لأسباب عديدة، من بينها المعارضة الشديدة التي تواجه السلطات المحلية من السكان كون عدد الطلبات يفوق عدد السكنات المتوفرة، ويبقى بذلك سكان البيوت القصديرية ببلدية البرواقية، يعانون ظروفًا معيشية قاسية وتحت تهديد السكة الحديدية التي لا تبعد عن التجمع السكاني إلا بحوالي 3 أمتار، وتستمر معاناة هؤلاء العزل منذ سنوات طويلة أمام تجاهل السلطات التحلية لهم، إذ أن أغلبية السكان الذين يقطنون بهذا الحي القصديري هم من السكان الذين جاوزوا من مختلف مناطق الدائرة التي عانت خلال العشرية السوداء ويلات الإرهاب، وهربوا من الظروف المعيشية القاسية التي كانوا يتكبدونها نتيجة غياب الأمن، حيث يقيمون في هذه البيوت التي لا تقيهم حر الصيف ولا برد الشتاء لعدة سنوات، وبالرغم من أنهم تلقوا وعدا كثيرة من المسؤولين المحليين بحل مشكلهم من خلال ترحيلهم إلى مساكن لائقة، لكن انتظارهم قد طال ولم تتجسد

المدينة تخصيص إمكانات استعدادا لموسم الحرائق

نظمت خلال الأسبوع الجاري، مديرية الحماية المدنية بالتنسيق مع محافظة الغابات بولاية المدينة، تجمعا لإعداد مخطط عملي موحد للتصدي لمكافحة الحرائق المحتملة خلال الصيف القادم. في هذا اللقاء العملي تحت إشراف مدير الحماية المدنية ومحافظ الغابات بحضور رؤساء وحدات الحماية المدنية ورؤساء مقاطعات أقاليم الغابات بذات الولاية، تم التطرق إلى الخسائر المسجلة في السنة الماضية والتي كانت كبيرة سواء بالنسبة لحرائق الغابات أو المحاصيل الزراعية، حيث تم تسجيل 1243 تدخلا في حرائق الغابات ومختلف النباتات الأخرى، وقدورت وحدات الحماية المدنية إجمالي خسائر النباتات الغابية بأزيد من 4000 هكتار، و247 تدخلا في حرائق المحاصيل الزراعية والتي ألفت أكثر من 300 هكتار من الحبوب، و19897 حزمة بين كلاً وتبن، إضافة إلى 19802 شجرة مثمرة كبيرة وحديثة الغرس، كما تطرق الملتقون إلى حصر أهم الأسباب المساعدة على إشعال الحرائق، مع وضع مخطط أولي موحد بين القطاعين من أجل نجاعة عمليات مكافحة حرائق الغابات في فصل الصيف الذي هو على الأبواب، بهدف التقليل من الخسائر في جانب الثروة الغابية والمحاصيل الزراعية.

■ علي عليلات

على خلفية انتشار البناءات الفوضوية

والي المدينة يخير "الأميار" بين هدمها أو الاستقالة

خير والي ولاية المدينة مراد ابراهيم، الأسبوع الفارط، خلال الاجتماع التقييمي الذي جمعه ورؤساء المجالس البلدية وكذا رؤساء الدوائر، الأميار بين الامتثال لقرارات الهدم الخاصة بالبناءات الفوضوية أو ترك مهمة رئاسة البلدية لمن يقدر عليها، وقد جاء حديث والي المدينة عن ضرورة مباشرة رؤساء البلديات لعمليات هدم البناءات الفوضوية المنجزة منذ عام 2008، باعتبار أن صمت المعنيين اعتبره المواطن بمثابة التأشير للبناء الفوضوي، مما جعل من هذا الأخير يشهد انتشارا كبيرا ورهيبا داخل المحيط العمراني وعلى ضفاف المدن في جل بلديات المدينة الـ 64.

وقد أمر والي المدينة بفتح تحقيق حول ادعاءات وصلته أفادت بوجود تواطؤ بين مسؤولين سابقين ببلدية عين بوسيف وبعض المواطنين في البناءات الفوضوية، وهذا ما صرح به رئيس البلدية الحالي بوجود تواطؤ عن طريق منح رخص ووثائق ساعدت بعض المواطنين من ذوي النفوذ والقرباة على البناء الفوضوي.

وقد أخذت مدينة عين بوسيف القسط الأوفر من حصص البناءات الفوضوية بمعدل 147 قرار هدم لم ينقذ منها أي قرار لحد الساعة، كما يرتقب أن يشمل هذا القرار مسؤولين نافذين ومنتخبين وأقارب منتخبين قاموا بالاعتداء على العقار والبناء بدون رخص.

عمري بشير

لوييزة تطالب بمعاقبة النائب "العضاض"



لوييزة حنون

طالب المكتب الولائي لحزب العمال بولاية المدية، في بيان صدر عنه أول أمس، المعنيين، بضرورة التحرك لحماية المواطنين من بطش بعض النواب، الذين يحسبون أنفسهم فوق القانون. وقد جاء هذا البيان، على خلفية تعرض الممثلة القانونية لمصالح المياه بالمدية للضرب والعض من قبل النائب طهار الميسوم عن حزب الحكم الراشد، التي كانت في مهمة عمل لتسجيل المخالفات التي قام بها النائب بربط شبكة المياه بملينته المتواجدة بقصر البخاري بدون حق.

طبيب يتعرض للضرب من طرف زملائه بالمدينة



تعرض طبيب جراح يشغل منصب رئيس قسم الجراحة بمستشفى محمد بوضياف، للضرب المبرح من قبل رئيس الفرع النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالمستشفى.. الضحية أصيب بجروح بليغة بعد رفضه المشاركة في إضراب عمال قطاع الصحة، ومزاولته لعمله كون مهنته لا تتماشى والإضراب، لأن الأمر يتعلق بحياة المواطن، وهذا ما جعل الضحية يجد نفسه تحت لكمات رئيس الفرع النقابي الذي أثار تصرفه استياء العديد من المواطنين وحتى زملائه. كما قام المعتدي عليه بتقديم شكوى مصحوبة بشهادة طبية إلى المصالح المختصة.

من تنظيم غرفة الصناعات التقليدية بالمدينة

دورة تكوينية لفائدة مدراء الغرف لناحية الوسط

■ نظمت غرفة الصناعات التقليدية لولاية المدية، ابتداء من التاسع عشر ماي إلى غاية أمس، دورة تكوينية موجهة لفائدة مدراء غرف الصناعات التقليدية لناحية الوسط، بمشاركة 16 ولاية وأزيد من 40 متربصا. الدورة هذه تدخل في إطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ويسهر على تأطيرها فوج عمل مؤهل الهدف منها، حسبما صرح به مدير غرفة الصناعات التقليدية لولاية المدية، هو توحيد غط تسيير إجراءات التسجيل على مستوى 48 ولاية، إلى جانب تكوين اطارات الموارد البشرية للغرف في هذا المجال. وقد تضمنت الدورة التكوينية التي تدوم اربعة أيام محورا نظريا يصاحبه محور تطبيقي بغرفة الصناعات التقليدية لولاية المدية، وهذا قصد الاستفادة أكثر.

■ م.ب

شرطة المدية تمنع "وقت الجزائر"

● منع مراسل "وقت الجزائر" بالمدية، من أداء مهامه من طرف أعوان الأمن رغم إظهار الأمر بمهمة، حيث طالبت الشرطة بأمر لمهمة خاص بحملة القضاء على التجارة الفوضوية لنهار أمس الأربعاء. مفتش الشرطة خاطب الصحفي بكلام "روح من هنا ما تزيدش تولى"، لكن لحسن الحظ تدخل الضابط فمنع الأمور من الانفلات.

يحرّض العمال على الإضراب بالعنف

● تعرض رئيس مصلحة الجراحة بمستشفى "محمد بوضياف" بالمدية، إلى اعتداء جسدي من طرف رئيس الفرع النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالمستشفى، مسببا له جروح بليغة وذلك بسبب رفضه المشاركة في إضراب عمال القطاع، تعاطفا مع مرضاه. المعتدى عليه قدم شكوى رفقة شهادة طبية إلى المصالح المختصة.



حنون تخشى من إصابة نائب المدية "بالكلب"



● قالت الأمين العام لحزب العمال، لوزيرة حنون، وهي تتحدث عن نائب بالمجلس الشعبي الوطني ضرب عاملة، أن النائب ضربها وعضها أيضا، وهنا علقت بالقول "أتمنى أن لا يكون مصابا بالكلب فقط"، وبدر ما بدر من حنون التي قالت إنها تتضامن مع الضحية كأمنية عاملة لحزب العمال وكذا كامرأة، بعد أن تحدثت عن تمادي بعض النواب في استعمال الحصانة من أجل الاعتداء والمغاربة على النساء.